لجنة وضع المرأة

تعليم المرأة وتدريبها

الاستنتاجات المتفق عليها (١٩٩٧/ ٤)

الأمم المتحدة، آذار/مارس ١٩٩٧

تعليم المرأة وتدريبها

١. يوجد توافق آراء واسع النطاق على ان التعليم والتدريب، للمرأة والفتاة بصورة خاصة، لهما عائدات اجتماعية واقتصادية مرتفعة ويشكلان شرطاً مسبقاً لتمكين المرأة. وينبغي أن يهدف التعليم إلى زيادة وتعزيز الوعي بحقوق النساء باعتبارها من حقوق الإنسان. وينبغي للحكومات والهيئات الوطنية والاقليمية والدولية، والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، والمجتمع المدني بما فيه المنظمات غير الحكومية، مواصلة بذل جهود خاصة لخفض معدل أمية الإناث إلى نصف ما كان عليه في عام ١٩٩٠ على أقل تقدير، مع التركيز على المرأة الريفية والمهاجرة واللاجئة والمرأة المشردة داخلياً والمرأة المعوقة، وفقاً لمنهاج عمل بيجين.

٢. ينبغي للحكومات وسائر الجهات الفاعلة أن تبذل جهوداً خاصة لبلوغ الأرقام المرجعية المحددة في منهاج العمل بشأن إمكانية حصول الجميع على التعليم الأساسي وإكمال ٨٠ في المائة على الأقل من الأطفال الذين هم في سن المدرسة الابتدائية لمرحلة التعليم الإبتدائي بحلول عام ٢٠٠٠؛ وسد الفجوة بين الجنسين في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠١٥؛ وتوفير التعليم الابتدائي للجميع في البلدان كافة قبل عام ٢٠١٥؛ وأن تنظر في تقديم المساعدة المتعددة الأطراف والثنائية.

٣. ينبغي للحكومات التي لم تضع بعد استراتيجيات وخطط عمل وطنية لتنفيذ منهاج العمل أن تفعل ذلك. وينبغي لتلك الاستراتيجيات والخطط أن تبيِّن كيفية قيام المؤسسات ذات الصلة بتنسيق عملها من أجل بلوغ أهداف التعليم وغاياته. وينبغي أن تكون الاستراتيجيات شاملة وأن تكون لأهدافها آجال محددة ومقاييس للرصد، وأن تتضمن مقترحات لتخصيص أو إعادة تخصيص الموارد من أجل التنفيذ. وقد يكون من الضروري أيضاً تعبئة أموال إضافية من جميع المصادر لتمكين الفتيات والنساء، وكذلك الأولاد والرجال، من إكمال تعليمهم، على أساس من المساواة.

٤. ينبغي للحكومات المانحة أن تسعى الى تحقيق الهدف المتفق عليه المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية العامة في أقرب وقت ممكن؛ كما ينبغي للشركاء من البلدان المتقدمة والبلدان النامية المهتمة، التي اتفقت على التزام متبادل بأن تخصص، في المتوسط، ٢٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية و ٢٠ في المائة من الميزانية الوطنية للبرامج الاجتماعية الأساسية، أن يأخذوا في اعتبارهم منظوراً يراعي الاعتبارات الخاصة بالجنسين.

٥. ينبغي للحكومات والأطراف الفاعلة الأخرى أن تشجع على انتهاج سياسة نشطة وواضحة لإدماج منظور يراعي الاعتبارات الخاصة بالجنسين في صلب جميع السياسات والبرامج، يتناول، في جملة أمور، عدم المساواة في إمكانية الاستفادة من فرص التعليم وعدم كفاية هذه الفرص، ويضع في الحسبان الفتيات والنساء اللائي يعانين من ظروف صعبة بصفة خاصة. وينبغي إدخال تعليم المرأة وتدريبها وتعلُّمها مدى الحياة في صلب السياسات على جميع المستويات، وفي صميم السياسات المتعلقة بتكافؤ الفرص، وفي الخطط الوطنية للتنمية البشرية، حيثما وجدت. وينبغي أن تتعاون الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة مع مقرري السياسات في الحكومة، ومنظمات أرباب الأعمال، والاتحادات العمالية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص لكفالة أن تستجيب جميع هذه السياسات للشواغل المتعلقة بنوع الجنس، وأن تشترك المرأة والمنظمات النسائية في عملية تقرير السياسات.

٦. إن تقرير السياسات المتكامل يجب أن يسلّط الضوء على الترابط بين سياسات التعليم والتدريب، من ناحية، وسياسات سوق العمل، من الناحية الأخرى، مع التأكيد على العمالة وفرص العمالة المتاحة للمرأة. ويتسم التعليم الأساسي والتأهيل المهني، وبخاصة في ميداني العلم والتكنولوجيا، بأهمية كبيرة في تعزيز فرص العمالة أمام المرأة. ونظراً الى وجود المرأة بصورة واسعة في المخططات التي تتسم بمرونة أوقات العمل وأنواع العمل غير النمطية، فإن من الأهمية بصفة خاصة تيسير اشتراك المرأة في "التدريب في موقع العمل"، لكي يمكن لها أن تضمن وظيفتها وأن ترتقي في حياتها الوظيفية.

٧. ينبغي زيادة الوعي بالحاجة إلى إيجاد توزيع جديد للمسؤوليات داخل الأسرة، من أجل تخفيف العبء الزائد الذي يقع على عاتق النساء.

٨. ينبغي، على الصعيد الوطني، للمكاتب الإحصائية، والوزارات الحكومية المسؤولة، والمؤسسات البحثية، والجماعات النسائية، ومنظمات أرباب الأعمال ومنظمات العمال أن تتيح للمرأة وللحكومات ومقرري السياسات ومقدمي البرامج التدريبية بأفضل المعلومات المتاحة عن سوق العمل. وينبغي إيجاد نظام لمعلومات سوق العمل يكون ذا تصميم جديد ووثيق الصلة بقضايا المرأة ومستكملاً حتى الوقت الراهن، بغية توفير بيانات مفصَّلة حسب نوع الجنس بشأن التدريب، بما في ذلك التدريب المقدم تحت رعاية أرباب الأعمال، والاتجاهات السائدة في العمالة، والفرص المتاحة للدخل والعمالة مستقبلاً.

٩. ينبغي لدى وضع برامج تعليم وتدريب الكبار أن تكون ذات تركيز واسع يشمل ليس فقط تعليم القراءة والكتابة ومبادئ

الحساب ولكن أيضاً إكساب مهارات التعلم مدى الحياة وتحسين قدرات توليد الدخل. ولا بد من اتخاذ تدابير لإزالة الحواجز التي تعترض اشتراك المرأة في برامج تعليم الكبار، مثل إقامة هياكل لرعاية الأطفال وغيرهم من المعالين.

١٠. ينبغي أن تتاح للنساء الراغبات في بدء أو تحسين مشاريع صغيرة جداً أو مباشرة، نشاط أعمال على نطاق صغير فرص الوصول ليس فقط الى خدمات الدعم المالي ولكن أيضاً الى التدريب القائم على المهارات بغية مساعدتهن على إدارة أعمالهن إدارة ناجحة.

١١. ينبغي أن تضطلع الحكومات بمسؤولياتها عن توفير التعليم والتدريب. ويبنغي أن تكفل السياسات الحكومية قيام القطاعات المختلفة في ميدان التعليم والتدريب بتوفير وتعزيز تكافؤ الفرص للمرأة والرجل. وينبغي للحكومات أن تنهض بالتعاون بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية ومنظمات أرباب العمل والتعاونيات، بغية جعل عملية التدريب وثيقة الصلة بالموضوع وتتسم بالكفاءة والفعالية. وينبغي للمواطنين أن يساعدوا على حشد الجهود الحكومية والجهود غير الحكومية، مستفيدين من الدور الهام الذي تؤديه وسائط الإعلام، بغية تحقيق المساواة بين الجنسين في مجالات التعليم والتدريب والعمالة. وينبغي لمنظمات أرباب العمل وللمنظمات العمالية أن تؤدي دوراً حاسماً في توفير التدريب الفني على الصعيدين الوطني والمحلي. وينبغي أن تكون الحكومات مسؤولة في نهاية المطاف عن وضع استراتيجيات لضمان اشتراك المرأة في تقديم التعليم والتدريب، ولا سيما من أجل النساء في المناطق النائية أو المناطق ذات المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والجغرافية.

١٢. ينبغي أن يضع مخططو التعليم ومقررو السياسات والحكومات والجهات الفاعلة الأخرى برامج في مجالات التعليم والتدريب التقني والتعليم مدى الحياة يُسلَّم فيها بأن هذه العناصر تشكل أجزاء لا تتجزأ من نطاق متصل. وهذا يعني أنه ينبغي أن تُثمَّن وتُقدَّر المعرفة والمهارات المكتسبة في سياق التعليم الرسمي وغير الرسمي كليهما والتعليم المقدم خارج المدارس، والأنشطة المجتمعية، والمعرفة التقليدية. وينبغي في تلك البرامج انتهاج نهج كلي يكفل تمتع المرأة بالمساواة في جميع مراحل العملية في ظل ثقافة جديدة للتعلم تشمل الأفراد والمؤسسات والمنظمات والمجتمع بأسره.

١٣. وينبغي لمخططي التعليم ومقرري السياسات إيلاء الأهمية مجدداً لتوفير التعليم للفتيات والنساء في مجالات الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا. ولكي تكتسب المرأة المهارات المطلوبة، لا بد من أن تتاح لها على الوجه الأكمل فرص الحصول على التعليم في مجالي العلم والتكنولوجيا، على جميع المستويات، بما في ذلك استخدام التكنولوجيات العصرية مثل تكنولوجيا المعلومات، وعلى التدريب المهني والتعلم مدى الحياة. وبالاستعانة بطائفة عريضة من الاستراتيجيات والطرائق، ينبغي بذل الجهود - مثلاً، عن طريق تطوير خدمات المعلومات وتوفير التوجيه المهني للفتيات والنساء - بغية تعزيز اشتراك الفتيات والنساء في الميادين التي يكون فيها تمثيلهن ناقصاً مثل العلوم والهندسة والتكنولوجيا، وتشجيعهن على المشاركة بهمة في استحداث تكنولوجيات جديدة؛ بدءاً من مرحلة التصميم وحتى التطبيق والرصد والتقييم.

١٤. إن استحداث مواد تدريس وممارسات تعليمية ومناهج دراسية تراعى فيها الاعتبارات الخاصة بالجنسين وزيادة وعي المدرسين وتدريبهم بانتظام على مراعاة تلك الاعتبارات هي شروط أساسية لتحطيم القوالب النمطية القائمة على نوع الجنس وتطوير تعليم وتدريب لا محل للتمييز فيهما، غايتهما كفالة النماء البدني والفكري للفتيات والأولاد. وتدريب المدرسين هو عنصر أساسي من عناصر إيصال البرامج التي تراعي الاعتبارات الخاصة بالجنسين من أجل القضاء على التوقعات السلوكية المتباينة للفتيات والأولاد التي تعزز تقسيم العمل على أساس نوع الجنس. وينبغي بحث أساليب لتحسين قدرات المدرسين على تقديم تعليم يراعي الاعتبارات الخاصة بالجنسين كما ينبغي نشر هذه الأساليب على نطاق واسع من أجل دعم تطوير المناهج الدراسية المتعددة الثقافات التي تراعي الاعتبارات الخاصة بالجنسين في جميع مجالات التعليم.

١٥. ولا بد من تحسين شروط التوظيف والتدريب والعمل، ووضع المدرسين، وخصوصاً المدرسات، ويجب تطوير ما تلقاه المدرسون، ومدربو المدرسين، ومديرو المدارس والمخططون من تدريب على مراعاة الاعتبارات الخاصة بالجنسين. وينبغي حفز برامج العمل الإيجابي للتغلب على مشكلة نقص تمثيل المرأة في مجال الإدارة التعليمية.

١٦. وينبغي تشجيع استخدام المتاح من أدوات لضمان النوعية في مجالي التعليم والتدريب - وهي أدوات مثل البحوث، والحملات الإعلامية، ودورات تجديد معارف المدرسين، ووضع مواد تدريس تُراعى فيها الاعتبارات الخاصة بالجنسين، وتدابير العمل الإيجابي، وتقييمات الآثار على الجنسين. وتركز هذه الأدوات على مجموعة متنوعة من العناصر الفاعلة تشمل: الفتيات والأولاد، والوالدين، والمدرسين، ومديري المدارس، ومقرري السياسات.

١٧. وينبغي للحكومات توفير فرص متزايدة للحصول على التعليم والتدريب الخاليين من التمييز وتهيئة بيئة تمكينية سليمة من أجل استبقاء الفتيات والنساء في المدارس والقضاء على التفاوتات بين الجنسين فيما يتعلق بالانتظام في الدراسة على جميع

مستويات التعليم، بما في ذلك المستويات العليا. وينبغي للسلطات المدرسية وللوالدين وللموظفين الإداريين تعزيز السلامة في المدارس وأثناء الأنشطة المضطلع بها خارج المنهج. وينبغي أن تتضافر جهود جميع الجهات الفاعلة عن طريق توفير برامج التغذية المدرسية وخدمات النقل والمدارس الداخلية، عندما يكون ذلك ضرورياً. ومن المهم أن تساهم المنظمات غير الحكومية، في جميع مجالات التعليم، وخاصة في تيسير التعلم مدى الحياة.

١٨. ينبغي للحكومات، وجميع القطاعات أن تسلم بالحاجة الى تعليم لمرحلة الطفولة الأولى يراعي الاعتبارات الخاصة بالجنسين وأن توفر هذا التعليم، ولا سيما للمجموعات التي تمر بظروف صعبة، وأن تكفل للفتيات التعلّم مدى الحياة المرتفع الجودة.

١٩. ينبغي للحكومات ولسائر الجهات الفاعلة في الميدان الاجتماعي أن تنهض ببرامج التعليم غير الرسمي وبحملات معلومات بغية التشجيع على تعلم النساء البالغات مدى الحياة.

٢٠. ينبغي للهيئات والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، كل في حدود ولايتها القائمة فعلاً، أن تجمّع وتنشر معلومات عن أفضل الممارسات أو الاستراتيجيات لإعادة تدريب النساء والفتيات على جميع مستويات التعليم.

٢١. ينبغي دعم الدراسات النسائية وتقاسم المناهج الدراسية والبحوث النسائية فيما بين المؤسسات التعليمية والمنظمات النسائية بغية تقديم نماذج في مجال الأدوار المبتغاة، والنشر عن إسهامات المرأة في تقدم مجتمعاتها، واستحداث مؤسسة للتعليم والتدريب القائمين على أساس المساواة بين الجنسين.

٢٢. ينبغي أن يواصل الأمين العام القيام، وهو يضع في الحسبان مسؤوليته العامة عن إدراج منظور يراعي الاعتبارات الخاصة بالجنسين في النشاط الرئيسي، بتحليل المعلومات المتعلقة بتعليم النساء والفتيات وتدريبهن وتعميم هذه المعلومات على نطاق واسع على الحكومات والمنظمات غير الحكومية عن طريق المنشور المعنون "المرأة سنة ٢٠٠٠" وغيره من المنشورات الصادرة باللغات الرسمية للأمم المتحدة، وذلك كجزء من متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

المصدر: وثيقة الأمم المتحدة ى/1997/27